واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها

د.طالبي بدر الدين *

د. صالحي سلمى **

Résumé :

Depuis l'indépendance à nos jours, le secteur agricole algérien a connu une évolution considérable, ceci au regard de son importance dans le développement économique et sa contribution à la réalisation de l'autosuffisance alimentaire, à la réduction du chômage, à l'encouragement des exportations et à la réduction de la dépendance vis-à-vis de l'extérieur, en particulier dans le domaine alimentaire. En raison de la baisse actuelle du prix du pétrole, il devient impérieux de rechercher des alternatives en mesure de permettre le développement de l'économie nationale, la promotion des exportations hors hydrocarbures et la réalisation de l'autosuffisance alimentaire. L'atteinte de ces objectifs nécessite l'adoption d'une stratégie efficace pour développer le secteur agricole et réduire les obstacles à son évolution. La présente recherche a pour objectif l'analyse de la situation actuelle du développement agricole en Algérie et l'étendue de sa contribution au développement de l'économie nationale. A travers l'étude de ses différents indicateurs, elle vise aussi à mettre en évidence les insuffisances que connait le développement agricole en Algérie et à faire ressortir les moyens nécessaires à son développement.

Mots-clefs : développement agricole, autosuffisance alimentaire, développement économique, secteur agricole, Produit Intérieur Brut, Produit Intérieur Agricole, exportations, importations, ACR2.

الملخص: شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونه يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف البطالة وتنمية الصادرات والتخفيف من التبعية وذلك عن طريق وضع إستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي وتجاوز العقبات التي يعاني منها، وتسعى هذه الورقة البحثية لتحليل واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مختلف مؤشراتها والوقوف على النقائص التي

* أستاذ محاضر أ، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

** أستاذة محاضرة ب، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر.

للخارج خاصة من حيث الغذاء. وبسبب انخفاض أسعار البترول في الوقت الراهن أصبح من الضروري البحث عن البدائل الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، تعاني منها لإيجاد السبل الضرورية لتنميتها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الزراعية، الاكتفاء الذاتي، التنمية الاقتصادية، القطاع الزراعي، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الزراعي، الصادرات، الواردات، ACR2.

المقدمة:

تحتل التنمية الزراعية دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، وهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، فهي أداة لكسب الرزق وتوفير الرفاه الاجتماعي.

والجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الزراعي، وتعتبر التنمية الزراعية من أهم الآليات التي تبنتها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. وبعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، أصبح النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر يحظى بأولوية فائقة، حيث يعتبر من البدائل الرئيسية في التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت الجزائر بشكل كبير منذ الاستقلال بالنهوض بالقطاع الزراعي ودفعه نحو الأمام ليصبح من القطاعات الأساسية، وقد بدى ذلك جليا من خلال جملة الإصلاحات التي حظي بها هذا القطاع، بالإضافة إلى تبني العديد من السياسات لدعم التنمية الزراعية، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليجيب على الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنمية الزراعية في الجزائر وما هي مؤشرات قياسها؟

وقد جزئنا هذا السؤال الرئيسي إلى جملة من الأسئلة تمثل المحاور الأساسية لهذا البحث:

- ما المقصود بالتنمية الزراعية، وما هي أهدافها؟
- ما هي مراحل تطور التنمية الزراعية في الجزائر، وما هي مؤشرات قياسها؟

وقد ارتأينا تبني الفرضية التالية كإجابة مؤقتة للبحث: **التنمية الزراعية عنصر مهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.**

وهدف هذا البحث هو تسلط الضوء على واقع التنمية الزراعية في الجزائر، واظهار الدور الذي تلعبه السلطات العمومية لتطويرها، بالإضافة إلى ابراز مدى مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحليل أهم مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع المهمة التي تمس جوهر الاقتصاد الوطني، من خلال التحليل التاريخي لواقع التنمية الزراعية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة واقع التنمية الزراعية وكيفية مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مفهوم التنمية الزراعية وواقعها في الجزائر وعلى المنهج التحليلي في تحليل أهم مؤشرات التنمية الزراعية، معتمدين في ذلك على المراجع النظرية المتخصصة في هذا المجال والمتمثلة في الكتب ورسائل الدكتوراه والمجلات العلمية، وعلى جملة القوانين والمراسيم التشريعية والمصادر الرسمية وكذلك المؤتمرات والدراسات والندوات العلمية التي تناولت هذا الموضوع، وعلى قاعدة البيانات CHELEM لتحديد تنافسية القطاع الزراعي في الجزائر.

وعليه قسمنا هذا البحث إلى المحاور التالية:

1. مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية

- ✓ **تعريف التنمية الزراعية**
- ✓ **أهداف التنمية الزراعية**

2. التنمية الزراعية في الجزائر

- ✓ **تطور القطاع الزراعي في الجزائر**
- ✓ **مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر**

1. مفاهيم عامة حول التنمية الزراعية:

1.1. تعريف التنمية الزراعية:

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الزراعة، فهناك من يعتبرها "عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية[1]".

كما عرفت على أنها: "عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الاساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على ادخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الانتاجية[2]".

أما وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات الفرنسية فقد حددت التنمية الزراعية "كونها تساهم في التكييف المستمر للزراعة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق اهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية[3]".

كما عرف الدكتور مصطفى الجبلي استراتيجية التنمية الزراعية بأنها: "التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف استراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه"[4].

2.1. أهداف التنمية الزراعية:

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية[5]:

- زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي؛
- القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الانتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة؛
- المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الانتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي؛
- القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على انتاج أكبر قدر من الانتاج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة كاليد العاملة والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الزراعي

المرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات المناخية والموسمية، مما يتطلب التوسع في الاستثمار واستصلاح الأراضي، وترشيد استخدام المياه والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛

- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الانتاج الزراعي عن طريق البحوث العلمية واستخدام التقنيات العلمية الحديثة في الانتاج؛
- استخدام الموارد المحلية كمدخلات في العملية الانتاجية من أجل دعم الصناعة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

2. التنمية الزراعية في الجزائر:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات الحيوية، لهذا استوجب دفع التنمية به عن طريق[6]:

- زيادة ورفع الكفاءة الانتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة؛
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية.

1.2. تطور القطاع الزراعي في الجزائر:

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها:

1.1.2. مرحلة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الارض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن: "الأراضي ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤممة، تعد كأساس للاستقلال الزراعي"[7]. واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الابقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تللك الفترة[8]. وقد بلغ عدد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2,4 مليون هكتار و150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي[9]. ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسيير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلى تضارب مفهوم

التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والمتمثلة في الثورة الزراعية.

2.1.2. الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك، حيث كان أكثر من ربع الأراضي الزراعية تابعة لكبار المستغلين في حين أن صغار الفلاحين والذين يمثلون نصف عدد المستغلين للأراضي الزراعية؛ وهم الاغلبية لا يملكون سوى 10% فقط. كما أن كبار الملاك لا يخدمون الأرض بأنفسهم بل يعتمدون على اليد العاملة الكادحة أو يقومون بتأجيرها. ونظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها"[10]. وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الارض تتمثل في[11]:

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور؛
- مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض؛
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

كان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الانتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية، ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية. وفي سنة 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الاراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يملكون ارضا زراعية او منتمين لتعاونيات زراعية، وقد تم خلال تلك الفترة انشاء 730 تعاونية فلاحية و740 تجمع لاستصلاح الاراضي الزراعية. وقد حققت الثورة الزراعية نتائج مهمة ساهمت في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجزائر[12].

وسبب فشل الثورة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية إلى تفشي اللامبالاة والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسارات متكررة وعجز دائم للوحدات الانتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية

سنة 1982، وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي سمي قانون استصلاح الأراضي وقانون المستثمرات الفلاحية[13].

3.1.2. قانون استصلاح الأراضي:

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة[14]. وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها. وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي[15].

4.1.2. قانون المستثمرات الفلاحية:

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، كان لابد من إيجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني، بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال اصدار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987. حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل او الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي[16].

5.1.2. التنمية الزراعية في فترة التسعينات:

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات، كان لابد من اعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم ارجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/6 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية[17].

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط من خلال تخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال انشاء صناديق متخصصة لذلك، مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين[18].

وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق...إلخ. وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية[19].

6.1.2. المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000:

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال ارجاع التربة إلى استخداماتها السابقة وشمل 3 ملايين هكتار، وكان الهدف النهائي لهذا البرنامج هو رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة...إلخ. وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40 مليار دينار من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة، وهذه القيمة تفوق أربع مرات ما صرف في الفترة 1995-1998 و10 مرات ما صرف سنة 1993[20].

7.1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) 2001-2004:

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار[21]؛ وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلي تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية[22]، وذلك وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم -01-: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

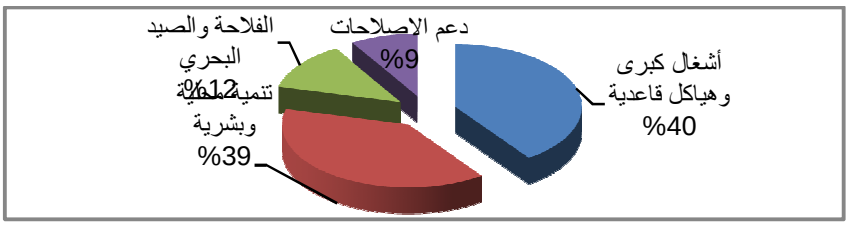

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم ينل سوى 12% من المبالغ المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي وهذا راجع كون هذا القطاع استفاد من الدعم في اطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية PNDA، وبالتالي فهذا البرنامج الموجه للفلاحة والصيد البحري بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الانتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف، والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الاشجار المثمرة[23].

8.1.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009 :

الذي قدرت اعتماداته المالية 4202,7 مليار، وقد تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية[24]، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم-02- التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية

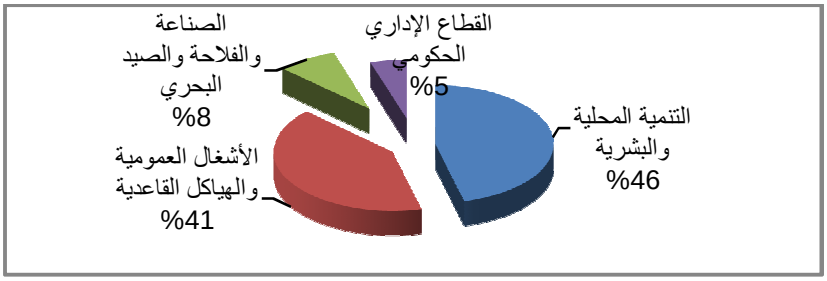

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لسنة 2007.

وقد استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بما قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتي قدرت بـ 337,2 مليار دينار بما يعادل 8% من اجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة وهي نسبة ضعيفة جدا لمثل هاذين القطاعين الحساسين.

9.1.2. التنمية الزراعية بعد 2009:

إن الهدف الأساسي للسياسة الزراعية بعد 2009 هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي أتبعته الجزائر منذ الاستقلال وهو "تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة للنمو الاقتصادي العام". وينطوي ذلك على البحث عن مواطن الضعف وتطويرها من

خلال مشاركة جميع القوى والجهات الخاصة والعامة المرتبطة بالقطاع الزراعي. وتتمثل السياسة التجديد الزراعي والريفي في ثلاث ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي:

- **التجديد الزراعي:** يركز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجها لإعادة تركيز العديد من الإجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الزراعي المستدام. وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب والبقول والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطا والطماطم الصناعية والزيتون والنخيل والبذور والشتلات[25].
- **التجديد الريفي:** هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة والإنتاج صعبة (الجبال، السهول والصحراء). من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية (السلطات المحلية والجمعيات المهنية والمنظمات والمزارعين والحرفيين والخدمات الفنية والإدارية ومؤسسات التدريب والبنوك...الخ). على الرغم من أن الزراعة ظلت عنصرا قويا من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فإن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى قطاعات أخرى من الأنشطة الريفية كالحرف ومياه الشرب والكهرباء وتطوير التراث الثقافي وما إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات. وأخيرا، فإنه يضمن الأنشطة التي تدعم مفهوم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وإدارة الأعمال على أرض الواقع من قبل الجهات الفاعلة المحلية: كتجميع المياه وحماية التراث والغابات ومكافحة التصحر وحماية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية وتطوير الأراضي[26].
- **تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين:** جاءت كإجابة على الصعوبات التي واجهتها الجهات الفاعلة للاندماج التام في تنفيذ السياسة الجديدة، بسبب الأدوار الجديدة والتقسيم المستمر بين أشكال مختلفة من التنظيم، ويكون ذلك من خلال[27]:
  - ✓ تحديث أساليب الإدارة الزراعية؛
  - ✓ استثمار أكثر جوهرية في مجال البحوث والتدريب والإرشاد الزراعي لتعزيز تطوير التكنولوجيات الجديدة والبيئة المنتجة؛

- ✓ تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والوكالات المسؤولة عن الدعم للمنتجين والمشغلين في القطاع؛
- ✓ تعزيز الرقابة والخدمات البيطرية وحماية النباتات والرقابة الفنية ومكافحة حرائق الغابات.

10.1.2. برنامج الانعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014:

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاث برامج فرعية[28]، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم -03- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

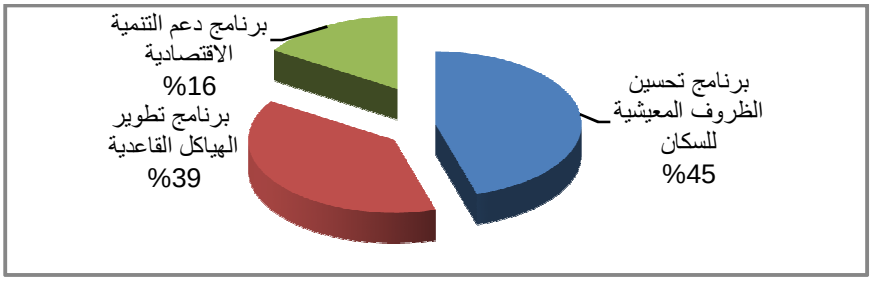

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم ثلاث فروع قطاعية هي [29]: الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1000 مليار دينار والقطاع الصناعي العمومي بـ 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بـ 500 مليار دينار. ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014. كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية، فنسبة مساهمته في الناتج الخام جد ضعيفة وهذا ما بينته مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر.

2.2. مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر:

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وينعكس ذلك من حجم مساهمته في الدخل الوطني، وهو من بين المؤشرات الرئيسية التي تبين تطوره، ويمكن بيان ذلك من خلال:

1.2.2. المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

تعددت المؤشرات الاقتصادية والتقنية المرتبطة بالزراعة في الجزائر، ومنها:

أ. الأهمية النسبية للناتج الزراعي المحلي الإجمالي:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وتنبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم-01-: مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003-2012

القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
الناتج المحلي الإجمالي (A)	68007	85003	102800	116600	127497	171756	137747	161734	198769	198769
الناتج الزراعي الاجمالي(B)	6589	8032	7900	8812	10325	11195	12820	13644	16110	16110
نسبة B من A (%)	9,68	9,44	7,68	7,55	8,09	6,51	9,3	8,43	8,10	8,09

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 32، 31، 30، 29، 28، 27، 26، للسنوات 2014، 2013، 2012، 2011، 2009، 2008، 2007، 2006.

حسب هذا الجدول، نلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى فبعدما كان يبلغ 6589 مليون دولار سنة 2003 أصبح يبلغ 16110 مليون دولار سنة 2012 بزيادة تقدر بـ 244%، وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الزراعي الإجمالي من جهة وتطور الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث تتأرجح هذه النسبة بين الزيادة والنقصان، إلا أن هذه

النسبة مازالت ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، حيث لم تصل بعد إلى عشر المساهمة في الناتج الإجمالي، وهذا ما يعكس ارتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات المكونة لهذا القطاع خاصة القمح الصلب.

ب. نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي:

إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي مرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي وكذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم-02-: متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي

القيمة: دولار أمريكي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نصيب الفرد من (A)	2152	2631	3091	3478	3900	4936	3924	4535	5459	5346
نصيب الفرد من (B)	208	249	242	261	290	322	365	383	442	433

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 32، 31، 30، 29، 28، 27، 26، للسنوات 2014، 2013، 2012، 2011، ، 2009، 2008، 2007، 2006.

بحيث:

- **A: الناتج المحلي الإجمالي**
- **B: الناتج الاجمالي الزراعي**

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة 2003 حوالي 208 دولار أمريكي، في حين بلغ سنة 2012 حوالي 433 دولار أمريكي بزيادة قدرها 208%، ويعود ذلك لارتفاع الناتج الإجمالي الزراعي في السنوات الأخيرة بسبب

الإصلاحات. كما نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل سنة 2003 حوالي 2152 دولار أمريكي في حين بلغ سنة 2012 حوالي 5346 دولار أمريكي، ويعود ذلك لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية من جهة وارتفاع حجم الصادرات من المحروقات من جهة أخرى.

إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو من الناتج الزراعي تبقى ضعيفة إذا ما قورنت مع الدول الأخرى، خاصة أن الجزائر بلد يعتمد على ريع المحروقات، وهذا المنتوج هو من الموارد الطبيعية الزائلة ومعظم المنتجات التي تستوردها هي منتجات موجهة للاستهلاك أو منتجات غذائية، لهذا يجب البحث عن الحلول اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي حتى يتماشى مع الزيادة المستمرة في عدد السكان وحتى يتم القضاء على التبعية الغذائية للخارج.

ج. القيمة المضافة في القطاع الزراعي حسب العامل:

هي مقياس للإنتاجية الزراعية، حيث نقيس من خلالها انتاج القطاع الزراعي مطروحا منه قيمة المستلزمات الوسيطة، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

الجدول رقم-03-: القيمة المضافة في القطاع الزراعي حسب العامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	2,4	2,5	2,6	2,5	2,6	2.6	2,8	2,8	2,7	3,2	3,4	3,7

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي على موقعه www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2015/06/27.

من خلال هذا المؤشر نلاحظ أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي حسب العامل ارتفعت من سنة إلى أخرى، إلا أن انتاجية القطاع الزراعي مازالت ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة وحتى العربية الأخرى، فنجد مثلا أن انتاجية القطاع الزراعي لدولة الامارات العربية المتحدة سجلت 12,1 سنة 2010 و12,25 سنة 2011 في حين سجلت الدانمارك 42,6 سنة 2010، أما السويد فقد سجلت 36,8 سنة 2011 والصين 657 والولايات المتحدة الأمريكية 62,88 سنة 2010 و61,39 سنة 2011.

د. تنافسية القطاع الزراعي:

لتحديد تنافسية القطاع الزراعي في الجزائر ومقارنته مع القطاعات الأخرى، سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية AC ،[30] فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر تماما من الواحد $ACR2 > 1$ نقول أن القطاع تنافسي. والشكل الموالي يبين لنا ذلك.

الشكل رقم -04-: تنافسية القطاع الزراعي حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية من 1989 إلى 2013

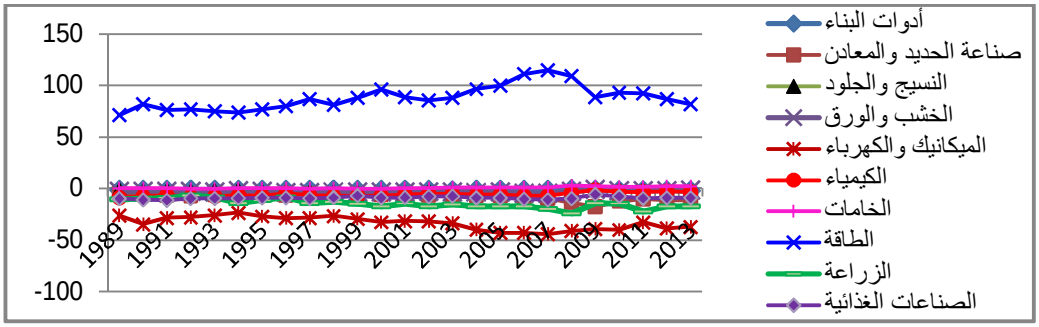

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معلومات قاعدة البيانات CHELEM، تاريخ الاطلاع 2015/04/17.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن القطاع التنافسي الوحيد هو قطاع الطاقة حيث أن جميع القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي قيمة المؤشر فيها أقل تماما من الواحد؛ وعليه فإن القطاع الزراعي في الجزائر غير تنافسي، لهذا يجب على السلطات الجزائرية أن تبحث عن الحلول اللازمة للرفع من تنافسيته حتى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتتطلع لرفع الصادرات خارج المحروقات خاصة مع انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية وبالتالي انخفاض المداخيل من المحروقات.

أما القطاع الزراعي حسب تقسيم CHELEM فيتكون من المنتجات المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم -05- : تنافسية المنتجات المكونة للقطاع الزراعي حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية من 1989 إلى 2013

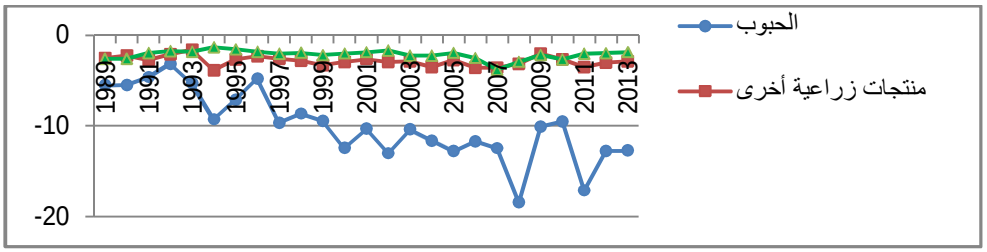

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات قاعدة البيانات CHELEM، تاريخ الاطلاع 2015/04/17.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا عدم وجود أي منتج تنافسي في القطاع الزراعي في الجزائر فمؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية أقل تماما من الواحد $\boldsymbol{ACR2 < 1}$، وهذا ما يعكس لنا أن القطاع الزراعي غير تنافسي، ففرع الحبوب سجل تدهورا كبيرا من 1989 إلى 2013 ومستويات منخفضة جدا من التنافسية، أما المنتجات الزراعية الأخرى والمنتجات الزراعية غير الاستهلاكية فكانت مستقرة رغم عدم تنافسيتها. لهذا وجب على السلطات الجزائرية العمل على تطوير وترقية هذه المنتجات من أجل أن يتطور القطاع الزراعي ككل وتصل الجزائر إلى الاكتفاء الذاتي.

2.2.2. المؤشرات الاجتماعية:

يتمثل البعد الاجتماعي الذي يلعبه القطاع الزراعي في خلق مناصب شغل، وبالتالي يساهم في الحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والتي تؤدي إلى تشكل قاعدة للتنمية الريفية والنهوض بالمناطق الريفية ورفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص البطالة والفقر والجوع والآفات الاجتماعية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني ككل. ويمكن أن نبين تطور عدد منصب الشغل في القطاع الزراعي في الجدول التالي:

الجدول رقم-04-: القوة العاملة الكلية والزراعية من 2003 إلى 2012

القيمة: ألف نسمة

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القوة العاملة الكلية (A)	7000	7798	9493	9731	9969	10315	10544	14968	15285	15285
القوة العاملة الزراعية (B)	2113	1617	1381	1610	2220	2244	2358	2420	2443	2476
نسبة(%) B من A	30,18	20,73	14,54	16,54	22,27	21,75	22,36	16,16	15,98	16,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 32، 31، 30، 29، 28، 27، 26، للسنوات 2014، 2013، 2012، 2011، 2009، 2008، 2007، 2006.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور القوة العاملة في الجزائر من سنة إلى أخرى وهذا راجع لتزايد عدد السكان من جهة وظهور بعض المشاريع الجديدة من جهة أخرى، كما نلاحظ تذبذب التوظيف في القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان، وكذلك الشأن لنسبة القوة العاملة الزراعية من القوة العاملة الكلية؛ فبعدما كان القطاع الزراعي يوظف 30%من القوة العاملة الكلية سنة 2003 أصبح يوظف 16% فقط سنة 2012، ويرجع السبب في ذلك كونه قطاع غير مستقر مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وبالتالي فإن العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار مما يضطر العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استقرارا، كما أن دخل العامل في القطاع الزراعي منخفض عن نظيره من القطاعات الأخرى مما يعمل على هروب وهجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية بحثا عن مستوى معيشي أفضل.

3.2.2. مؤشرات تجارية (مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية):

أ. مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات:

ينعكس حجم الصادرات على مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني، كما تعكس مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلى مدى تخصص كل بلد

والذي يوجه فائضه نحو التصدير، والجدول التالي يبين لنا تطور الصادرات الزراعية والغذائية للفترة 2003-2012:

الجدول رقم-05-: تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية من 2003 إلى 2012

القيمة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات الكلية (A)	24464	31775	44482	50586	57019	81238	45194	57035	73489	71866
الصادرات الزراعية (B)	135	150	167	163	181	-	-	-	208.5	208.5
الصادرات الغذائية (C)	51.5	68	76	105.4	138.4	-	-	-	116.29	116.29
نسبة B من A	0,6	0.5	0,4	0,3	0,3	-	-	-	0,3	0,3
نسبة C من B	38,15	45,33	45,5	64,72	76,46	-	-	-	79,75	79,75

المصدر: بالاعتماد على كل من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 33، 2014

-Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Statistique agricole, Commerce extérieur agricole année 2005,mars 2006 .

-Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Statistique agricole, Commerce extérieur agricole année 2006,mars 2007 .

-Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Statistique agricole, Commerce extérieur agricole année 2007,mars 2008 .

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الصادرات الكلية في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، أما الصادرات الزراعية فهي في حالة من التطور كذلك ويرجع السبب إلى جملة الإصلاحات المستمرة التي شهدها القطاع، حيث سجلت الصادرات الزراعية سنة 2003 حوالي 135 مليون دولار، ووصلت سنة 2012 إلى 208,5 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 154,44%، كما نلاحظ أن معظم الصادرات الزراعية تتمثل في الصادرات الغذائية التي عرفت تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى، فبعدما سجلت سنة 2003 حوالي 51,5 مليون دولار أصبحت سنة 2012 حوالي 116,29 مليون دولار، حيث بلغت نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الزراعية سنة 2012 حوالي 79,75% أي ثلثي الصادرات الزراعية.

ورغم التطورات التي شهدها القطاع الزراعي من خلال الإصلاحات التي قامت بها السلطات وما نتج عنه من زيادة حجم الصادرات الزراعية إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة تعكس لنا مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات حيث تتأرجح بين 0,3% و0,4% و0,5% من حجم الصادرات الكلية، وتتمثل معظم المحاصيل الموجهة للتصدير في التمر والحمضيات والسكر الخام والزيوت النباتية.

ب. مساهمة الزراعة في تخفيف الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي:

رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع الزراعي في الجزائر، نظرا لأهمية هذا القطاع، إلا أنه لا يستطيع تلبية احتياجات الأسواق المحلية، وبالرغم من تحقيق الانتاج الزراعي زيادات خلال الفترة من 2003 إلى 2012، إلا أنها لم تصل بعد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها التي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها، ويمكن بيان تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجدول التالي:

الجدول رقم -06-: تطور الواردات الكلية والزراعية والغذائية من 2003 إلى 2012

القيمة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات الكلية(A)	13533	18308	20048	21274	27441	39479	39294	40473	47247	47490
الواردات الزراعية(B)	3560	4653	4622	4631	6076	-	-	-	7827	7827
الواردات الغذائية(C)	2601	3334	3957	4103	4874	-	-	-	5515	5515
نسبة B منA	26,3	25,4	23,1	21,76	22,1	-	-	-	16,6	16.6
نسبة C منB	73	71,6	85,6	88,6	80,2	-	-	-	70,5	70,5

المصدر: بالاعتماد على كل من:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 33، 2014

-Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Statistique agricole, Commerce extérieur agricole année 2005,mars 2006 .

-Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Statistique agricole, Commerce extérieur agricole année 2006,mars 2007 .

-Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Statistique agricole, Commerce extérieur agricole année 2007,mars 2008 .

من خلال الجدول نلاحظ تطور الواردات الجزائرية من سنة إلى أخرى ففي سنة 2003 سجلت 13533 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2011 بلغت نسبة الواردات الكلية 47247 مليون دولار بزيادة قدرها 349,12% وهي نسبة كبيرة جدا تعكس حجم الهشاشة التي يتميز بها الاقتصاد الوطني. أما الواردات الزراعية فشهدت هي الأخرى تطورا من سنة إلى أخرى وهذا دليل على أن السياسات الإصلاحية لم تصل إلى النتائج المرجوة منها، فبعدما كانت سنة 2003 حوالي 3560

مليون دولار وهذه النسبة تمثل 26,3% من حجم الواردات الكلية أصبحت سنة 2012 حوالي 7827 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 219,85%، وتتمثل معظم الواردات الزراعية من واردات غذائية فهي تمثل أكثر من 80% من حجم الواردات الزراعية، وهذا ما يفسر تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول المتقدمة، فرغم الاصلاحات العديدة التي شهدها هذا القطاع إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، ومعظم الأغذية التي تستوردها تتمثل في السلع الأساسية كالقمح والأرز والبقوليات وحتى البطاطا التي لم تستطع أن تحقق الاكتفاء الذاتي بها لكثرة الطلب عليها حيث سجلت في السنوات 2010 و2011 و2012 حوالي 74,43 مليون دولار أمريكي[31].

ج. الميزان التجاري للقطاع الزراعي:

على الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات الجزائرية للنهوض بالقطاع الزراعي إلا أن الميزان التجاري الزراعي بقي يحقق عجزا، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم-07-: تطور الميزان التجاري الزراعي من 2003 إلى 2012

القيمة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات الزراعية	135	150	167	163	181	-	-	-	208.5	208.5
الواردات الزراعية	3560	4653	4622	4631	6076	-	-	-	7827	7827
الميزان التجاري الزراعي	-3425	-4503	-4455	-4468	-5895	-	-	-	7618.5-	7618.5-

المصدر: من إعداد الباحثين حسب الجدولين 5 و 6.

ويمكن بلورة قيمة الصادرات والواردات الزراعية في الشكل التالي:

الشكل رقم- 06: هيكلة الصادرات والواردات الزراعية من 2003 إلى 2012

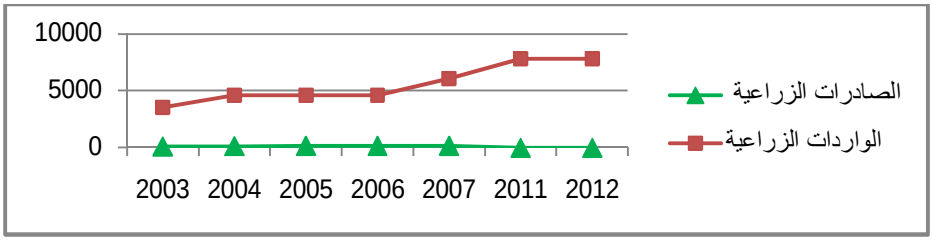

المصدر: من إعداد الباحثين حسب الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الميزان التجاري الزراعي حقق عجز على طول الفترة من 2003 إلى 2012 على الرغم من نمو الصادرات الزراعية إلا أن عجز الميزان التجاري لم يحقق أي تحسن، حيث ارتفع هذا العجز من 3425 مليون دولار سنة 2003 إلى 7618.5 مليون دولار سنة 2012. كما نلاحظ من خلال الشكل السابق الفرق الكبير بين حجم الصادرات الزراعية والواردات الزراعية وهذا ما يفسر لنا العجز الكبير في القطاع الزراعي الجزائري الذي لم يستطيع تغطية احتياجات السكان رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها هذا القطاع.

الخاتمة:

يلعب القطاع الزراعي في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الاولية لتغذية الصناعات المحلية، كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات.

إذ يواجه هذا القطاع تحديين رئيسيين فهو من جهة المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي ومن جهة أخرى العامل الاساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني. حيث تم بناء السياسة الزراعية في الجزائر تدريجيا نتيجة لتدابير واجراءات مختلفة من أجل الرد على الطلبات المتزايدة للغذاء والرفع من مستوى المعيشة في المناطق الريفية، وهذا للوصول إلى تنمية الاقتصاد الوطني والارتقاء بمعيشة افراد المجتمع عن طريق البحث المستمر والتطلع للتحديات المختلفة الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على الحركة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية.

إن المسألة الأساسية المطروحة حاليا على السلطات الجزائرية هي الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، التي تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتخفيف البطالة. ولتحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يجب على السلطات الجزائرية العمل على:

- تنمية الأرياف عن طريق توفير سبل العيش الحسنة لهم لحد الهجرة إلى المدينة من خلال توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي؛
- وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف؛
- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة؛ التي تشمل الهندسة الوراثية لتحسين الانتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية؛
- استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية لزيادة الانتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وسد الفجوة الغذائية، خاصة وأن الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء ولا يكون ذلك إلا بزيادة الارشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين واستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة؛
- جعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تحمل فيها الجزائر ميزة تصديرية كالتمور والفلين وتطوير الإنتاج الزراعي في المنتجات غير التصديرية؛
- توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز الإصلاحات السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تعمل على رفع التحدي للوقوف على واقع القطاع الزراعي الجزائري؛
- من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة خصصت جزء ضئيل منها لدعم التنمية الزراعية، ورغم ذلك لم تتحسن البيئة الزراعية بل انعكست سلبا على النمو الاقتصادي، لهذا يجب على السلطات العمومية أن تقوم بدراسات معمقة للاقتصاد الوطني قبل القيام بمثل هذه البرامج حتى لا تضيع فرصة نمو هذا القطاع الحساس للوصول به للاكتفاء الذاتي؛

- توفير المواد الغذائية لأفراد المجتمع الجزائري الذي تضاعف أربع مرات منذ الاستقلال، عن طريق توفير السبل الضرورية للتنمية الزراعية والتقليل من الواردات الغذائية للوصول للاكتفاء الذاتي؛
- من خلال دراسة مؤشرات التنمية الزراعية تبين لنا أن السياسات المطبقة لتنمية القطاع الزراعي لم ترقى للمستوى المطلوب منها، إذ مازال قطاع المحروقات المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، أما باقي القطاعات ومنها القطاع الزراعي فمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، لهذا وجب على السلطات العمومية تدارك ذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف في القطاع الزراعي ومحاولة معالجتها في أقرب وقت خاصة مع انهيار أسعار البترول.

وفي الأخير، فإن تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات والتدابير التي يجب على السلطات الجزائرية العمل عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انبثق عنه نقص مداخيل الخزينة العمومية التي ستنعكس سلبا على إنعاش الاقتصاد الوطني.

الهوامش

[1] Wikipedia sur le site www.wikipédia.org dernière visite le 14/06/2015.

[2] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص8.

[3] المادة L 820-1 من القانون الريفي الفرنسي.

[4] الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 193.

[5] عزاوي أعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص9،10.

[6] أحمد لعمى، عزاوي عمر، انعكاسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، ملتقى وطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب البليدة، 22 و23 افريل 2003، ص 62.

[7] المادة الاولى من الامر رقم 653/68 المؤرخ في 1968/12/30 الخاص بالتسيير الذاتي في الفلاحة.

[8] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبئة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 94.

[9] عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 9.

[10] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائرية في عهد الاستقلال، مقال منشور في جريدة دنيا الوطن (صحيفة الكترونية فلسطينية)، بتاريخ 2010/06/03، على الموقع الالكتروني www.alwatanvoice.com

[11] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[12] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مرجع سبق ذكره.

[13] عمر جنينة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[14] القانون 83-18 المؤرخ في 4 ذو القعدة عام 1403 الموافق لـ 13 أوت 1983 المتضمن حيازة الملكية الفلاحية.

[15] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، مرجع سبق ذكره.

[16] بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 57.

[17] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[18] عمر جنينة، مرجع سبق ذكره، ص10.

[19] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص15.

[20] عمر بسعودة ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبيرالية، مجلة انسانيات، مجلة إلكترونية جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية على موقعها الالكتروني www.insaniyat.org.

[21] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 147.

[22] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الادارية يومي 25 و 28 جانفي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2015، ص 4.

[23] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد12، ديسمبر 2012، ص 253.

[24] المرجع نفسه، ص 254.

[25] Ministère de l'agriculture et de développement rurale, Le renouveau agricole et rurale en marche : revue et perspectives, mai 2012, p8.

[26] Idem, p9.

[27] Idem, p10.

[28] بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[29] حسب معطيات برنامج التوطيد الاقتصادي 2010- 2014.

[30] لمعرفة المزيد من المعلومات حول هذا المؤشر وكيفية حسابه يمكن الرجوع إلى قاعدة البيانات CHELEM على موقعها http://www.cepii.fr/cepii/fr

[31] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 33، 2014.